

خبرية

صراعات في مجلس إدارة الكازينو

خلال الأشهر القليلة الماضية انخفض سعر سهم كازينو لبنان في السوق إلى 350 دولاراً. تلقى المهتمون عروضاً كثيرة لشراء الأسهم بهذا السعر، لكنهم لم يقدموا على هذه الخطوة؛ فهؤلاء يعلمون أن سعر السهم كان قد وصل إلى حافة الـ600 دولار قبل أن ينخفض إلى 550 دولاراً في نهاية 2012 ثم بدأت رحلته...

الرحلة التنزلية لسعر السهم لم تكن بعيدة عما يحصل من حوله. فآزمة الكازينو اليوم هي في تدني إيراداته وتراجع سعر السهم، وفق ما يؤكد أحد أعضاء مجلس الإدارة. وهو يعلم أن توزيعات أنصبة الأرباح التي أقرت في كازينو لبنان خلال السنوات الماضية كان لها أثر كبير في تقليص السيولة المالية للكازينو، وهو الأمر الذي ليج إليه أكثر من مرة مفوضو المراقبة ديوليت أند تاتش. شركة التدقيق هذه أبلغت حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أن توزيع أنصبة أرباح جديدة في عام 2013 سيأخذ الكازينو نحو وضع مختلف.

لكن من يصير على توزيع أنصبة أرباح؟ في الواقع، إن الوضع المالي للكازينو يكشف عن صراع كان خفياً طوال الأشهر الماضية بين الأعضاء المحسوبين على سلامة، ورئيس مجلس إدارة الكازينو حميد كريدي المحسوب على رئيس الجمهورية ميشال سليمان، وخلافات ثنائية على الهامش بين الأعضاء الآخرين. وخلال الفترة المذكورة، كما يروي أحد أعضاء مجلس الإدارة، كان هناك هاجس لدى سلامة من أن توزع أنصبة الأرباح لينال كل صاحب حصصه أرباحه، وبينهم مصرف لبنان... أما كريدي، كما يُنقل عنه، فهو يريد إبقاء التمويل اللازم للنفقات الجارية في الكازينو. هذا الصراع لم يُترجم علناً، نظراً إلى حسابات كل من سليمان وسلامة، ولذلك كان يجري عبر وسطائهما في مجلس الإدارة أمثال المحسوبين على سلامة من ميشال فرنيي إلى محمد شعيب وهاشم طبارة... أيضاً، تعقدت المسألة في مجلس إدارة الكازينو لتتحول إلى خضات متواصلة ترجمت عملياً بين ممثل التيار الوطني الحر في المجلس جورج نخلة، وفريد سليمان شقيق زوجة رئيس الجمهورية، ثم ارتفعت وتيرة الاشتباكات بين شعيب وهشام ناصر اللذين يتصارعان للحصول على المركز المحسوب على رئيس مجلس النواب نبيه بري. مجلس الإدارة انتهت مدته قبل فترة، وهو يعيش على مبدأ «استمرارية المرفق» بعدما تحول انعقاده إلى جلسات صلح دورية.

محمد...

لبنان بهذا الأمر ليس سوى تصريحات إعلامية لا ترقى إلى ممارسة المسؤولية. ففي ورشة العمل التي عقدها البنك الدولي أمس لإطلاق التقرير، لم يكن حاضراً بين المسؤولين سوى «تيار المستقبل» ممثلاً بوزيرة المال السابقة ريتا الحسن، ووزير الاقتصاد والتجارة السابق سمير حداد ومستشاره السابق مروان مخايل وبعض الوجوه القديمة. أما نقاش هؤلاء في مضمون التقرير، فكان شكلياً، باستثناء ما طرحه مخايل لجهة عمر الآزمة السورية وإمكان دراسة الكلفة المالية لمدة تزيد على 5 سنوات مثلاً. فحداد على سبيل المثال، لم يعجبه استعمال تعبير تداعيات النازحين السوريين على قطاع السياحة، رغم أن المقصود كان تأثير الصراع السوري على قطاع السياحة. أما ريتا الحسن، فاستندت إلى قول وزير المال محمد الصفدي بأن النمو سيكون صفراً في عام 2014، في ظل استمرار الصراع السوري لتطرح سؤالاً هاموياً: في ظل هذا الكلام، ماذا تعني مقترحات البنك الدولي (التمويل الخارجي، والإصلاح الداخلي)؟ طبعاً، لم تكن الحسن تستمع إلى ما قاله البنك الدولي عن اقتصاد لبنان الضعيف أصلاً، وهي لا تعتبر نفسها معنية بأن ضعف الاقتصاد سببه تلك السياسات المتواصلة منذ مطلع التسعينيات إلى اليوم. كلامها يعني أن اللبنانيين منقسمون إلى فئتين: فئة غير المهتمين الذين لم يحضروا، وفئة الذين حضروا ولا يمكن إلا أن تنمى أن لا يهتموا. إلى جانب خيارات البنك الدولي، لم تسكت الأصوات المطالبة بـ: «إغلاق الحدود»، «جمع النازحين في مخيمات»... وسواها مما يطرح علناً وهمساً. بعض الخيارات له أبعاد ديموغرافية وخلفيات فئوية ووطنية، وبعضها الآخر يحصر نفسه في وعاء اقتصادي محدود الزمان والمكان. إنها أزمة مفتوحة.

بما يعنيه ذلك من وقوع حوادث وحصول تدهور في البنية التحتية. في الواقع، لا يمكن الحديث عن استقرار في الخدمات اللبنانية، ولا يمكن الحديث عن قدرة الحكومة على ضبط الإنفاق، ولا يمكن الحديث عن استقرار اجتماعي، ولا يمكن المغامرة في الحديث أكثر من تداعيات الأزمة واستمراريتها. إلا أن التقرير غيب بصورة كبيرة العديد من السيناريوات المحتملة لتداعيات الأزمة السورية؛ فبحسب خبراء مطلعين، إن الأزمة لا يمكن قراءتها من دون قراءة سوق العمل وحلم «الارتقاء الاجتماعي» الذي يصيب السوريين النازحين إلى لبنان، فإذا كان لبنان سوق عمل مستهدفاً أصلاً من السوريين، فإن هؤلاء أصبحوا اليوم يطعمون في الاستقرار وفي الارتقاء اجتماعياً إلى طبقة

في إيرادات الدولة بما قيمته 1,5 مليار دولار. - حتى الآن يتوقع أن يتجاوز معدل البطالة في لبنان 20% بسبب انضمام أكثر من 234 ألف لبناني من العمالة غير المهارة إلى العاطلين من العمل، وأن ينضم أكثر من 170 ألف لبناني إلى فئة الفقراء، فيما ينزل أكثر من مليون فقير لبناني إلى خط الفقر الأدنى، أي الفقر المدقع.

كلام البنك الدولي ليس فيه جديد، بل هو كلام استنكاري لفروض التحضير لمؤتمر دول المانحين. البنك الدولي يقترح أن يحصل لبنان على مساعدات من الدول المانحة بقيمة 2,5 مليار دولار سنوياً. هدف هذه المبالغ مساعدة لبنان على استقطاب عدد هائل من النازحين السوريين. فمن بين دول الجوار كلها، يستقطب لبنان أكبر نسبة نازحين تبلغ 35,7% من إجمالي النازحين السوريين إلى بلاد الجوار. ويتوقع البنك الدولي أن يرتفع عدد النازحين المسجلين في نهاية السنة الجارية إلى 1,3 مليون نازح، ويشير إلى إمكان زيادة عدد النازحين في نهاية عام 2014 إلى 1,7 مليون سوري. يعتقد التقرير أن تداعيات الصراع السوري ستزيد العجز في قطاعات الصحة والشبكات الاجتماعية والتعليم في لبنان بما يراوح بين 308 ملايين دولار و340 مليوناً، إلا أن كلفة الاستقرار في الطلب على هذه الخدمات تقدر بنحو 1,6 مليار دولار.

ويتوقع البنك الدولي أن يزداد الطلب على استهلاك الكهرباء بنحو 213 ميغاوات في نهاية 2013 وأن يرتفع إلى ما بين 251 ميغاوات و362 ميغاوات في نهاية 2014. واللافت، أن بعض المناطق التي استقبلت النازحين مثل عكار وزحلة وبعبك، ستشهد طلباً على استخدام طرقاتها بنسبة 50% مع ارتفاع معدلات الزحمة،

النقاش في مضمون التقرير كان شكلياً إلى أبعد حدود

مختلفة، وإلى العيش في بيئة جديدة بعيدة عن «سوريا التي كانوا يعرفونها والتي لم تعد موجودة». عند هذه النقطة بالذات تقع المنافسة في سوق العمل، وفي المزاومة على الاستقرار والحصول على الخدمات العامة... عند هذه النقطة بالذات، لا تعود الكلفة مجرد مرحلة مؤقتة، بل تصبح كلفة مختلفة من نوع آخر كلياً. على أي حال، إن اهتمام المسؤولين في

زراعة

نساء بنت جبيل في سوق «المونة»

داني الامين

في دكان صغير في وسط بنت جبيل، تجتمع 15 امرأة قررن محاربة الفقر ومساعدة المزارعين بأقل كلفة ممكنة، فهن تدرّبن على التصنيع الزراعي خلال السنوات الماضية، وقمن بتأسيس جمعية تعاونية للتصنيع الزراعي، «بغية تشجيع ربات المنازل في المنطقة على العمل المنتج داخل منازلهن، إضافة إلى تصريف ما تيسر من الإنتاج الزراعي المحلي»، بحسب الناشطة في الجمعية غادة بزّي، التي بينت أنه «لا سبيل آخر لعمل النساء هنا، إنها منطقة محرومة وتعدم فيها فرص العمل، لا

سيما لربات المنازل اللواتي لا يستطعن التخلّي عن أشغالهن المنزلية». منطقة بنت جبيل التي يعتمد المقيمون فيها على الزراعة وتحويولات العاملين في الخارج، تستغل اليوم رغبة المهاجرين في الحصول على المونة البلدية، وشراء المنتجات البلدية، الأمر الذي شجّع بعض النسوة، من المقيمين، على العمل في هذا المجال. الجمعية التعاونية للتصنيع الزراعي في بنت جبيل تشهد اليوم تطوراً ملحوظاً في نشاطها وعملها، فربات المنازل يعملن على تصنيع مختلف أنواع «المونة» البلدية مثل الصعتر، السماق، الفريك، الزهورات، الكمونة،

«المونة» البلدية مثل الصعتر، السماق، الفريك، الزهورات، الكمونة، والبرغل (أرشيف)



والبرغل. كما يقمن بصنع مربيات المشمش، التين، البقطين، إضافة إلى المقطرات مثل: اكليل الجبل والشومر، والصعتر والزعرور، فضلاً عن المخلات المكدوس، والبازنجان، وورق العنب، والشرايات. وتطالب رئيسة التعاونية سلوى بزّي بتحقيق هدفين أساسيين هما «تصريف إنتاج المزارعين وتعزيز دور المرأة في مجال التنمية الاقتصادية». وتشير غادة بزّي إلى أن «المواد الأولية المصنعة يتم شراؤها من المزارعين الصغار الذين لا يجدون سوقاً لمنتجاتهم، وهؤلاء هم الغالبية من أبناء المنطقة الذين قرروا البقاء في قراهم وبلداتهم والإتكال على زراعة أراضيهم والعيش بكرامة». وقد شهدت العديد من البلدات نشاطاً زراعياً لافتاً يتعلق بتفعيل الزراعات البديلة، لا سيما زراعة الصعتر البلدي وتربية النحل. وقد ساهمت الكتبية الفرنسية، العاملة في إطار اليونيفيل، بتدريب العديد وأمنت لبعضهم/ن السفر إلى فرنسا للخضوع لدورات تدريبية متخصصة. وفي بلدة عيترون، شيد مبنى مركزي لتعاونيات بنت جبيل الزراعية بدعم من قوات اليونيفيل. وكانت إحدى الجمعيات الإيطالية قد قدمت دعماً مالياً متواضعاً للمشاريع الزراعية وخاصة زراعة الصعتر وتسويق منتجاته، كما لجأت التعاونيات الزراعية في بنت جبيل إلى زراعة 74 دونماً من الصعتر في أربع بلدات في القضاء، واشترت قطعة أرض، لإنشاء مركز لها، وهي تملك مطحنة للصعتر و14 قفيراً من النحل، وتجه لاقامة منشآت ومشاتل زراعية للعديد من المزارعات.

شو رأيك تسمع كذا رأيي؟

1. DOWNLOAD SPECTRUM FOR FREE

2. POINT TO IMAGE

3. DISCOVER HIDDEN CONTENT

الدنيا ألوان